

Distr.: General
11 February 2008
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة السابعة

نيويورك، ٢١ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨

البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الخاص: "تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي الثقافي وسُبل المعيشة: الدور القيادي للشعوب الأصلية والتحديات الجديدة"
تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالات الستة الصادرة بها تكليف للمنتدى الدائم والمتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية
حقوق الإنسان: حوار مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية والمقررين الخاصين الآخرين
الأولويات والمواضيع الراهنة ومتابعتها

المعلومات الواردة من الحكومات

بوليفيا**

* E/C.19/2008/1

** تأخر تقديم هذا التقرير من أجل تضمينه أحدث المعلومات.



أولا - مقدمة

١ - تمر بوليفيا بمرحلة من أكثر المراحل أهمية في تاريخها. فقد أسهم زخم الحركات الاجتماعية التي تشكلت منظمات الشعوب الأصلية والريفية جزءا أصيلا منها في رسم معالم بلد جديد منذ حرب الماء عام ٢٠٠٠ ومرورا بحرب الغاز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وانتهاء بالانتصار التاريخي الذي حققه أول رئيس من أبناء الشعوب الأصلية، إيفو موراليس أيمبا. وشكلت المطالبة بتأمين الموارد الطبيعية وإعادة تأسيس الدولة البوليفية من خلال جمعية تأسيسية تحولا تاريخيا وفرصة لبناء بلد جديد.

٢ - وفي هذا السياق، تتحمل الحكومة التزاما بالدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية وضمانها وتعزيزها. والشعوب الأصلية والريفية أصبحت اليوم جزءا من السلطة وأصبحت تتخذ القرارات بشأن السياسات الحكومية. وفي الماضي، كان يُنظر إلى الشعوب الأصلية والريفية على أنها فئة لوحدها، بشكل يكاد يكون أبويا. أما اليوم، فقد أصبحت مسألة الشعوب الأصلية والريفية جزءا من الهوية الوطنية وتعددية القوميات.

٣ - وإدراكا لهذا الالتزام، حثت حكومة الرئيس موراليس الجمعية التأسيسية على إقرار دستور سياسي جديد للدولة^(١) يتضمن الأسس المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وتم اعتماده في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ثانيا - الرد على التوصيات الموجهة إلى الحكومات في الدورة السادسة للمنتدى^(٢) وفي دوراته السابقة

٤ - كان تأمين المواد الهيدروكربونية من أهم التدابير التي أُتخذت في مجال الموارد الطبيعية مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الضريبة المباشرة على المواد الهيدروكربونية أفضت بدورها إلى زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة لصندوق تنمية الشعوب الأصلية والريفية الذي أنشئ بموجب المرسوم السامي ٢٨٤٢١. وينص هذا المرسوم على رصد نسبة خمسة في المائة من الضريبة

(١) http://abi.bo/coyuntura/asamblea/nueva_cpe_aprobada_en_grande_en_detalle_y_en_revision.pdf

(٢) ترد التوصيات الموجهة إلى الحكومات في الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في الفقرات ٢ و ٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٦١ و ٦٥ و ٦٦ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٨ و ٨١ و ٨٢ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٣ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٣ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣٣ و ١٣٧ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٣ من التقرير (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٣ (E/2007/43)، انظر: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/session_sixth.html

المباشرة على المواد الهيدروكربونية للصندوق. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص نسبة زيادة رصيد هذا الصندوق من بيانات الضريبة المباشرة على المواد الهيدروكربونية لعام ٢٠٠٧: ففي عام ٢٠٠٥، بلغت الضريبة ما قدره ٤٦,٤٦ ٧١٥ ٥٧٦ ٨٩٤ بوليفيانو (نحو ١١٧ مليون دولار)، في حين ارتفعت عام ٢٠٠٧ إلى ٩٢١ ٠٦٠ ٩٧٤ ١ بوليفيانو (زهاء ٢٦٠ مليون دولار). وهكذا، ساهمت الضريبة المباشرة على المواد الهيدروكربونية في تنفيذ مشاريع في المناطق الريفية التي تشكل الشعوب الأصلية غالبية سكانها. وبالتالي، فإن استغلال الموارد الطبيعية يسهم بصورة مباشرة، من جهة، في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتوفير التعليم للجميع وتخفيض معدل وفيات الرضع وتحسين الصحة النفاسية، ومن جهة أخرى في إعمال حقوق الشعوب الأصلية بصورة فعالة.

ثالثاً - تركيز المنتدى بوجه خاص على أطفال وشباب ونساء الشعوب الأصلية وجمع البيانات وتصنيفها ومبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

٥ - يمثل الدستور السياسي للدولة، بصيغته التي أقرتها الجمعية التأسيسية، نقطة تحول في تاريخ البلد لتضمينه فصلاً خاصاً عن مسألة حماية ودعم أطفال ونساء الشعوب الأصلية. ففي حالة أطفال الشعوب الأصلية على سبيل المثال، يُعترف بحقوقهم في الهوية الاجتماعية الثقافية وكذا في التعليم المتعدد الثقافات على أن يراعي ثقافتهم الخاصة. وفيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية، يراعى أيضاً حقهن في أمومة مأمونة تشمل رؤية عملية متعددة الثقافات.

٦ - ولا بد من الإشارة أيضاً إلى خطوة أساسية أخرى في مجال التشريعات المتعلقة بنساء الشعوب الأصلية تتمثل في كفالة حق المرأة في الحصول على الأرض، حسب ما ينص عليه القانون ٣٥٤٥ بشأن التحديد المجتمعي والنظام المتعلق به.

٧ - وفي مجال المشورة والمشاركة، اعتمد المرسوم السامي ٢٩٠٣٣ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الذي ينظم المشورة مع الشعوب الأصلية والريفية في مجال المواد الهيدروكربونية. وينبثق هذا التشريع عن الاتفاقية ١٦٩ الصادرة عن منظمة العمل الدولية والقانون ٣٠٥٨ بشأن المواد الهيدروكربونية، الذي يتضمن فصلاً خاصاً عن حقوق الشعوب الأصلية. وجدير بالذكر أنه على الرغم من تصديق الدولة البوليفية في حزيران/يونيه ١٩٩١ على الاتفاقية ١٦٩. بموجب القانون ١٢٥٧، لم تُنظم هذه المشورة ولم تُنفذ أبداً بشكل مناسب. وفي نفس الوقت تقريباً، اعتمد المرسوم ٢٩٣٠١ لعام ٢٠٠٧ الذي ينظم الرصد الاجتماعي البيئي في الأنشطة المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية.

٨ - ويوجد حاليا اقتراح بوضع نظام للمشورة في الأنشطة التعدينية أعد بالتعاون مع منظمات الشعوب الأصلية. ويشكل قطاع التعدين أحد أكثر المسائل حساسية بالنظر إلى ارتفاع أسعار المعادن في السوق وموقف بعض قطاعات التعدين المناهضة لحقوق الشعوب الأصلية.

٩ - ومن جهة أخرى، أدرج الحق في المشورة بصورة فعالة في الدستور.

رابعا - العقبات التي تعترض تنفيذ توصيات المنتدى

١٠ - واجهت موجة التغيير التي يشهدها البلد لصالح الشعوب الأصلية عقبات تمثلت بوجه خاص في جماعات القوى الاقتصادية التي كانت فيما مضى تتحكم في السلطة السياسية في البلد طوال الفترة الديمقراطية الأخيرة تقريبا. واليوم تفقد هذه الجماعات ما كان لها من امتيازات مما جعلها ترفض قبول التحولات الاجتماعية. وتمثل العنصرية للأسف إحدى العقبات الرئيسية. فقد استرعت الانتباه بشكل خاص مظاهر التمييز التي حدثت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، في محافظة سانتا كروز، عندما قامت مجموعات من الشباب الفاشيين - النازيين المنضوين تحت اسم اتحاد الشباب الصليبيين، تحت ذريعة الدفاع عن المحافظة، بالاعتداء مرارا على الفلاحين بالشم والضرب.

١١ - ومن الأحداث الهامة الأخرى في مجال العنصرية ما وقع في مدينة كوبيخا حيث تعرضت مجموعات من الفلاحين للترهيب والتهديد والاعتداء لتقصيرهم في "الدفاع" عن "المصالح" المحلية. غير أن الحدث الأشد وقعا كان ما شهدته مدينة سوكري، وهي مقر الجمعية التأسيسية حيث هاجم شبان جامعيون ناخبين من الشعوب الأصلية وممثلين لمنظمات الشعوب الأصلية كانوا يدعون إلى إقرار الدستور واعتدوا عليهم ووجهوا إليهم الشتائم والضربات وبصقوا في وجوههم. ولعل إطلاق شعارات من قبيل "من ليس منا حيوان" أو "الهنود هجين من الطين والبهيمة" دليل على العنصرية المتجذرة التي ما زالت سائدة في المجتمع البوليفي. وقد استغل هذا الحدث من جانب المعارضة السياسية للحكومة التي تستمد دعمها من الحركات الاجتماعية. وقد أدت مشاعر العنصرية التي تقوم على أساس الدفاع المزعوم عن الطابع المتجانس "للأمة البوليفية" إلى أعمال اضطهاد وعنف وتعصب بتحريض من مجموعات السلطة البائدة.

١٢ - وأدان رئيس الجمهورية تلك الأعمال التمييزية وأحاط المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، رودولفو ستانفهاغن، علما بما أثناء زيارته إلى بوليفيا في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، أعلن المقرر الخاص في المذكرة الأولية التي أعدها بشأن البعثة التي قام بها (A/HRC/6/15/Add.2) أن:

”أحد المسائل الرئيسية [التي أثار الانتباه هي] مسألة خطيرة تتمثل في استمرار ظاهرة العنصرية والتمييز ضد الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء الأصليات. [٠٠٠]، وفي مواقف الأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تحرض في بعض الأحيان على ممارسة العنف ضد أشخاص بسبب انتمائهم إلى الشعوب الأصلية. وكثيراً ما تتناقل بعض وسائل الإعلام تعبيرات ذات مضمون عنصري موجهة ضد الشعوب الأصلية، فتضحي بمبدأي الموضوعية والتزاهة في سبيل تحقيق مصالح متحيزة. ومما يثير القلق أن التراجع السياسي الذي تمر به بوليفيا حالياً أحياء مظاهر للعنصرية أليق بمجتمع استعماري منها بمجتمع ديمقراطي حديث“.

١٣ - وللتصدي لهذه المشكلة، تُجري الحكومة حالياً دراسة شاملة عن التمييز في بوليفيا. وعلى ضوء النتائج المستخلصة منها، ستُتخذ التدابير المناسبة التي ستشمل تنظيم حملات توعية بشأن هذه الظاهرة. وبموازاة ذلك، يجري العمل لإعداد قانون لمكافحة التمييز يحدد عقوبات على أعمال العنصرية.

١٤ - ولتنفيذ توصيات المنتدى الدائم، تحتاج الدولة البوليفية إلى الاستثمار في وضع برامج تعليمية وتدريبية للموظفين الحكوميين على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. وتحتاج أيضاً إلى الاستثمار في نشر وتعميم الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية على المنظمات والمؤسسات المعنية بالشعوب الأصلية، وكذا على أصحاب مشاريع القطاع العام من غير الشعوب الأصلية.

١٥ - وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت بدءاً من المنظمات الاجتماعية ذاتها، على نحو ما خلُص إليه المقرر الخاص، فإن هناك عقبات تعترض تنفيذ توصيات المنتدى الدائم في المستويات الوسيطة للدولة، من قبيل محافظات وبلديات بعض المناطق التي أعلنت معارضتها للحكومة الرئيس موراليس.

خامساً - العوامل الميسرة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم

١٦ - إن المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مؤات جداً للشعوب الأصلية والريفية بفضل القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، إيفو موراليس، الذي عزز إدماج حقوق الشعوب الأصلية وألحق ممثلين وأشخاصاً من الشعوب الأصلية بوظائف حكومية من جميع المستويات.

١٧ - ولا شك أن الدستور يحدد وجهة جديدة من حيث إدماج مسألة الشعوب الأصلية في جميع القطاعات وإدراجها في جميع فصوله، إما من منطلق الشعوب الأصلية بصفة خاصة أو في إطار تعدد الثقافات.

١٨ - وأدرجت الحكومة في عملها قيم الشعوب الأصلية بشأن الثنائية والتكامل والمعاملة بالمثل، الموجزة في مفهوم (Sumag Qamana) (العيش الكريم) الذي يختلف عن مفهوم العيش بشكل أفضل. وترد الإشارة إلى هذه القيم أيضا في الدستور السياسي الجديد للدولة. ويشكل رمز الدولة المجتمعية المتعددة القوميات تغيرا هاما لأنه يدمج فئات الأغلبية في البلد التي كانت قد استبعدت لدى تأسيس الجمهورية.

١٩ - وجدير بالذكر كذلك أن هذه القيم قد وردت سابقا في الخطة الإنمائية الوطنية في أحد محاورها المعنون 'بوليفيا الديمقراطية' الذي يؤكد بقوة على إعطاء الأولوية لسياسات تنمية الشعوب والقوميات الأصلية، كما هو الحال، على سبيل المثال، في السياسات المتعلقة بالأراضي والتنمية الريفية والتعليم، وما إلى ذلك.

سادسا - القوانين الخاصة، والسياسات أو غيرها من الأدوات المماثلة اللازمة لمعالجة مسائل الشعوب الأصلية

٢٠ - في ظرف عامين، أصدرت الحكومة قرابة عشرين مرسوما ساميا لصالح الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية وثلاثة قوانين أساسية لإحداث التغيير (قانون إعادة توزيع الأراضي المجتمعية، الدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية، واعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية). وتتمثل الخطوة الأساسية التي قطعتها الإدارة البوليفية في النهج الجديد المتبع تجاه حقوق الشعوب الأصلية. فهذه المعايير إنما تشجع اليوم على إحداث تغييرات هيكلية وتوضع بالاشتراك مع منظمات الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية.

ألف - الدعوة إلى عقد الجمعية التأسيسية

٢١ - وجهت بموجب القانون ٣٣٦٤ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ الدعوة إلى عقد الجمعية التأسيسية، وهو ما يمثل مطلبا رئيسيا من مطالب منظمات الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية وجزءا من "خطة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣" (مطالب الحركات الاجتماعية).

باء - الدستور السياسي للدولة

٢٢ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية التأسيسية الدستور السياسي للدولة. وهو ما يمثل أحد أهم الأحداث السامية في تاريخ النظام الجمهوري في البلد، إذ يعزز الدستور التغيير الذي تشهده بوليفيا. ولئن كان يتعين طرح الدستور للاستفتاء ليدخل حيز النفاذ، فإنه يتضح من مواده أنه قد تحققت فيه أوجه تقدم كبير فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. ومما يجدر ذكره بوجه خاص في هذا الصدد، أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء أشار إلى أن القاعدة "تسري على جميع شعوب العالم".

٢٣ - وفيما يلي أهم أوجه التقدم الجوانب التي حققها الدستور:

دولة متعددة القوميات والمجتمعات والثقافات

٢٤ - هذا حدث غير مسبوق لا على الصعيد الوطني فحسب، بل وكذلك على الصعيد الدولي. فقد أقر بوجود شعوب متميزة في إطار وحدة البلد. وتتمثل أهمية هذا الإجراء في اقتداء بلدان أخرى ببوليفيا. وقد صدر في هذا الصدد، في أعقاب حلقة العمل الدولية المعنونة: "الشعوب الأصلية، الدستور والدول المتعددة القوميات" التي نظمتها هيئة التنسيق لمنظمات الشعوب الأصلية في بلدان الأنديز في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بيان جاء فيه "... نحضر هذه الحلقة في سياق يتعلق بأمريكا الجنوبية التي لم تنفك تشهد، بدء من فترة المقاومة وصولاً إلى مرحلة بناء نظام سلطة الشعوب الأصلية، تغييرات سياسية هيكلية تقتضي وتحث بدورها تغييرات سياسية على الأنماط القديمة للدولة الأمة، حيث يتواصل باطراد نقل الملكية إلى القطاع الخاص والحد من عمليات التأميم؛ مما يفتح مساحات جديدة للأخذ بالديمقراطية والمشاركة على قدم المساواة في المجتمع بما يحقق العيش الكريم Sumaq Kawsay/Sumaq Qamana، ويغلب نظرية التنمية الليبرالية الجديدة".

٢٥ - "ندين ما نجأه أيضاً، في أراضينا وأقاليمنا في أيبا يالا، من نزاعات متواصلة جراء اجتياحات أراضينا والاضطهاد من القضاة والشرطة وتجويم ممارسة حقوقنا وحركاتنا بشكل متزايد، نتيجة فرض سياسات تكرس أعمال النهب التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات بدعم من الكثيرين من المستترين بقناع الديمقراطية".

٢٦ - "وقد أثبتنا، بنفس الطريقة في بوليفيا، إن حركة الشعوب الأصلية والمجتمع المتحرر من السياسة المركزة على الإرث الأوروبي (العقلية الاستعمارية الجديدة) ما زالوا يناضلون لتحقيق التغييرات ولكن الفاشية اليمينية هي التي تمارس أعمال التعدين والحصار

والتخريب والتلاعب عبر وسائط الإعلام لمنع تحقيق التغييرات التي صوتت لها أغلبية سكان بوليفيا بتصويتها لشخص الأخ الرئيس إيفو مورالس.“

٢٧ - ولهذا الأسباب، تتفق الشعوب الأصلية على التصديق على قرارها الثابت بالانضمام إلى أيما يالا لبناء شعوبها والكفاح من أجل المشاركة وبناء الدول المتعددة القوميات والجماعات المتعددة الثقافات، وتعلن قرارها هذا لأيبا يالا وللعالم.

دستور لا يكرس العقلية الاستعمارية

٢٨ - يرسخ الدستور فكرة التفكير بالأصالة عن أنفسنا، دون وصاية تفرضها علينا ثقافات أخرى تختلف أفكارها عن أفكارنا.

حرية تقرير المصير

٢٩ - كفالة حرية تقرير المصير لجميع الفلاحين من أبناء الأمم والشعوب الأصلية في البلد بأسره.

فصل خاص لتناول حقوق الفلاحين من أبناء الأمم والشعوب الأصلية

٣٠ - بالرغم من أن الدستور يتناول بصورة شاملة موضوع الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية، فإنه يتضمن أيضا فصلا خاصا يتناول حقوقهم.

الصحة والتعليم

٢٩ - يتضمن الدستور فصلين خاصين عن الصحة والتعليم اللذين يوجد بشأنهما إقرار بضرورة أن يتسما بالتعدد الثقافي والتنوع الثقافي الداخلي وبالتعدد اللغوي.

الولاية القضائية للفلاحين من أبناء للشعوب الأصلية

٣٠ - ينص الدستور على الاعتراف بهذه الولاية واحترامها وعدم التعامل معها على أنها مجرد عدالة مجتمعية.

اللغات الرسمية

٣١ - يعترف بجميع لغات الشعوب الأصلية كلغات رسمية.

الديمقراطية المجتمعية

٣٢ - يعترف بالديمقراطية الاجتماعية شكلا من أشكال الديمقراطية القائمة داخل البلد.

هوية الشعوب الأصلية

٣٣ - تفاديا للتزايدات الناشئة عن التحديد الذاتي للهوية، يُعترف لجميع الأمم والشعوب الأصلية بصيغة وحيدة تشمل الجميع: الفلاحون من أبناء الشعوب الأصلية (هذه الصيغة حرفيا).

الاستقلال الذاتي للفلاحين من أبناء لشعوب الأصلية

٣٤ - هناك اعتراف رسمي بهذا النوع من الاستقلال باعتباره حقا في الحكم الذاتي وحقا في تقرير المصير المكفول للأمم والشعوب.

الأراضي والأقاليم

٣٥ - يُعترف بالملكية المجتمعية أو الجماعية للأراضي التي تضم إقليم الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية، والمجتمعات الأصلية ذات الثقافة المشتركة وبمحاية تلك الملكية وضماها. ويحظر الدستور صراحة نظام المزارع الشاسعة ويحدد بوضوح المقصود بهذا المصطلح. ذلك أنه سيتم تحديد مساحتها القصوى (٥ ٠٠٠ إلى ١ ٠٠٠ هكتار) من خلال استفتاء وطني. وترد أيضا إشارة إلى العبودية باعتبارها من أسباب إعادة الأراضي لأصحابها. ويرد أيضا أن الدولة هي التي تنظم سوق الأراضي.

حق المرأة في الحصول على الأراضي

٣٦ - كرس في الدستور هذا الحق الذي أصبح مقررا في القوانين.

٣٧ - ويمكن الجزم بأنه لم يوجد من قبل قط في تاريخ النظام الجمهوري دستور يتضمن بالفعل حقوق الشعوب الأصلية. فقد أدرج الدستور حقوقهم المكرسة سواء في الاتفاقية رقم ١٦٩ أو في الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. ويمكن القول كذلك إن هذا النص فاق بكثير الاعتبارات الواردة في هذين الصكين الدوليين. وسيترتب على إقرار الدستور عن طريق الاستفتاء العمل في المستقبل على سن قوانين تحقيق التنمية (العدالة المجتمعية، الاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية، التصريف المتعدد الثقافات للشؤون العامة، وما إلى ذلك).

جيم - قانون إعادة توزيع الأراضي المجتمعية

٣٨ - القانون ٣٥٤٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إعادة توزيع الأراضي المجتمعية سيكون من شأنه تغيير النظرة إلى موضوع الأراضي. فمن خلال هذا القانون، توزع

بالفعل الأراضي المجتمعية على الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية، ويعزز استصلاحها وتمليكها باعتبارها ممتلكات جماعية. وجرى تفعيل أسلوب المصادرة. وهو ما يشكل في الواقع ثورة زراعية مشفوعة بحملات لتعبئة الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية. وخلاصة القول إنه يجري إعادة توزيع الأراضي المجتمعية في إطار ثورة زراعية.

٣٩ - وثمة معلومة أساسية أخرى بشأن الأراضي تقيم الدليل على التقدم المحرز في أعمال حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي مفادها أنه بعد عامين من تولي الرئيس موراليس لمقاليد الأمور، تم استصلاح ما مجموعه ١٠,٢ مليون هكتار من الأراضي بتكلفة ١,٥ مليون دولار للهكتار الواحد، بينما كانت مساحة ما تم استصلاحه في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ من الأراضي ٩,٢ مليون هكتار بتكلفة ٩,٦٦ مليون دولار للهكتار الواحد. وقد تم قبل أشهر من قانون إعادة توزيع الأراضي المجتمعية سن المراسيم من ٢٨٧٣٣ إلى ٢٨٧٣٨ الرامية إلى تحويل الهياكل غير المتكافئة المتعلقة بالحصول على الأراضي وحيازتها.

دال - القانون ٣٧٦٠ المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الذي تم بموجبه إقرار

٤٠ - أقر القانون ٣٧٦٠ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وحوّله إلى صك ملزم قانوناً.

هاء - القضاء على العبودية وتحرير الشعب الغوراني

٤١ - تم بموجب المرسوم السامي ٢٩٢٩٢ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إنشاء المجلس المشترك بين الوزارات المعني بالقضاء على السخرة وغيرها من أشكال العمل المماثلة، وتم أيضاً على أساس خطة مشتركة بين الوزارات إقرار تحرير شعوب الغوراني الأسيرة. ولا توجد سابقة بشأن هذا الإجراء رغم أن وجود هذه الجماعات الأسيرة كان معلوماً. وسيشمل العمل الذي سيتم الاضطلاع به في إطار هذه الخطة ما مجموعه ٥٨٠ من أسر أبناء الشعوب الأصلية الأسيرة الموجودين، وفق تقديرات الحكومة عن شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في مقاطعتي تاريخا سانتا كروز وشوكسساكا حيث يوجد الشعب الغوراني. ومن المنصوص عليه بموجب المرسوم السامي المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مصادرة ١٨٠.٠٠٠ هكتار. وستستغرق هذه العملية بضعة أشهر، ولكن شرع فيها بالفعل.

واو - النموذج الإنمائي الجديد

٤٢ - اعتمدت من خلال المرسوم السامي ٢٩٢٧٢ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الخطة الطيب الوطنية الإنمائية (٢٠٠٦-٢٠١١)، وهي خطة تتضمن على نحو شامل مفهوماً

جديدا للتنمية، وتقوم على الدروس المستخلصة من تجربة الشعوب الأصلية. ولذا فهي تستند إلى أربعة أركان: ركن بوليفيا ذات الكرامة، الذي يستهدف القضاء على الفقر، والتوزيع العادل للإيرادات والثروات والفرص. وهناك صلة بين هذا الركن وقطاعي الصحة والتعليم، وما إلى ذلك؛ وركن بوليفيا المنتجة، الذي يستهدف تكوين مجتمعات إنتاجية متكاملة، لإتاحة فرص العمل؛ وركن بوليفيا الديمقراطية، ويقصد به بناء الدولة المتعددة القوميات والمجتمعات، التي يمارس فيها الشعب الحكم على المستويين الاجتماعي، والمجتمعي؛ وركن بوليفيا ذات السيادة، المتعلق باتخاذ القرارات دون تدخل. وتشارك منظمات الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية على نحو شامل في جميع المحاور، وبخاصة في محور بوليفيا الديمقراطية.

زاي - المتدييات الإنمائية الإقليمية

٤٥ - تم في سياق بناء خطط إنمائية إقليمية تتسق مع الرؤية الشاملة التي تتوخاها الخطة الإنمائية الوطنية، إنشاء متدييات إنمائية مختلفة في مناطق محددة من البلد. ويهدف كل متدي من هذه المتدييات مراعاة رؤية ومقترحات الفلاحين من أبناء الشعوب والأمم الأصلية المقيمين في تلك الأماكن. وتم حتى عام ٢٠٠٧ إنشاء أربعة متدييات إقليمية (منطقة الأمازون، ومنطقة بانتانال، ومنطقة شمال بوتوسي، ومنطقة جنوب شرق بوتوسي).

٤٤ - ومكنت هذه المساحات من مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة (منظمات غير حكومية، وجامعات، وبلديات، ومقاطعات، وما إلى ذلك) بالاقتراح مع منظمات الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية. وقد أصبح من المسلم به بالإضافة إلى ذلك أن التنمية لا ينظر إليها من زاوية الإنتاج فقط.

حاء - الحق في التعليم

٤٥ - في هذا المجال، اتخذت ثلاثة تدابير أساسية:

(أ) مشروع قانون أفليينو سينياني للتعليم، الذي وضع بالاشتراك مع منظمات الفلاحين من أبناء الشعوب الأصلية، وينص المشروع على الأخذ بتعليم يتسم بالتعدد الثقافي والتنوع الثقافي الداخلي وثنائية اللغة ولا يكرس العقلية الاستعمارية؛

(ب) مشروع بونو خوانسييتو بنتو الذي تم في سياقه رصد مبلغ ٢٠٠ بيزو بوليفي لجميع تلامذة المدارس الحكومية من الفصل الأول حتى الفصل السادس. وقد استفاد من هذا الإجراء بخاصة أطفال من المناطق الريفية التي يسكنها أبناء الشعوب الأصلية، فضلا عن أن المشروع يحول دون ترك المدارس. واستفاد من البرنامج ما مجموعه ٨١٢ ٣٢١ ١ طفلا

وظفلة مما يجعل موارد الضريبة المباشرة على المواد الهيدروكربونية تذهب مباشرة إلى ما يعود بالنفع على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية؛

(ج) البرنامج الوطني ”أجل! أنا أستطيع“. وقد شرع في هذا البرنامج بتعاون مع كوبا واستلزم فتح أكثر من ٢٣ ٠٠٠ فصلا من فصول محو الأمية في جميع أنحاء البلد مع التركيز على المناطق الريفية. وتم التوصل حتى عام ٢٠٠٧ إلى محو أمية ٩ ٠١١ شخصا في كيشاو و ٦ ٠٢٩ شخصا في إمارا. وتشير البيانات إلى أن الأثر الكبير تحقق في مناطق الشعوب الأصلية. ولا بد من أن يؤخذ في الحسبان في ذلك أنه وفقا لبيانات تعداد عام ٢٠٠١، كانت نسبة الأمية بين المرأة الريفية تصل إلى ٣٧ في المائة.

طاء - الحق في الصحة

٤٦ - في هذا المجال، اتخذت ثلاثة تدابير أساسية:

(أ) البرنامج الوطني ”العملية المعجزة“. وقد أمكن بهذا البرنامج، المضطلع به بالاشتراك مع كوبا أيضا، إجراء عمليات بالجمان على قرنة العين لصالح أكثر من ١٤٥ ٠٠٠ شخص، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث معظم السكان من أبناء الشعوب الأصلية؛

(ب) برنامج القضاء على سوء التغذية. ويتعلق الأمر هنا بتقديم أغذية تكميلية للأمهات. ويركز البرنامج على أشد البلديات فقرا التي ترتفع فيها معدلات انعدام المناعة في مجال الأمن الغذائي؛

(ج) مشروع قانون التأمين الصحي الشامل. ويستهدف البرنامج بخاصة أبناء الشعوب الأصلية في المناطق الريفية.

ياء - برنامج تكافؤ الفرص في الجيش

٤٧ - كان هذا القطاع ينظر عليه إليه في العادة على أنه جهاز قمعي فقط. أما اليوم، فهو جزء من عملية التغيير. ذلك أنه خلال الجهود التي بذلت في عام ٢٠٠٧ لترع وصمة التمييز والتصدي للاستبعاد، ألحق الجيش بالمعاهد العسكرية، في إطار برنامج التكافؤ في الفرص، ٢٥ امرأة من نساء الشعوب الأصلية من مشرق البلد ومغربه.

كاف - منحة الكرامة

٤٨ - ابتداء من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شرعت الحكومة في صرف منحة الكرامة في جميع أنحاء البلد، حيث كانت قد أنشئت بموجب القانون ٣٧٩١ وهي تصرف مدى الحياة لجميع البوليفيين والبوليفيات الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً. وتسدد المنحة على أساس سنوي. والأغلبية الغالبة من المستفيدين من المنحة هم من أبناء الشعوب الأصلية ممن لم يتمكنوا أبداً من التمتع بمعاش تقاعدي. وتندرج المنحة ضمن دعامة "بوليفيا ذات الكرامة" من الخطة الإنمائية الوطنية، حيث إنها تسهم بالفعل بصورة أساسية في القضاء على الفقر والاستبعاد.

لام - الإذاعات المجتمعية

٤٩ - من المزمع إنشاء ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وقد تم حتى وقت إعداد هذا التقرير، إنشاء ٢٣ محطة إذاعية مجتمعية وهناك سبع محطات يجري العمل في إنشائها.

سابعاً - المؤسسات الوطنية

٥٠ - حسب ما ورد شرحه آنفاً، لم تعد حكومة بوليفيا تنظر إلى الشعوب الأصلية والريفية على أنها قطاع قائم بذاته، وإنما جزء لا يتجزأ من هيكل الدول. وبالتالي، لم تعد هناك حاجة إلى هيئة محددة تُعنى بحقوق الشعوب الأصلية. وفي المقابل، يتواصل اتباع نهج شامل عن طريق "عنصر تعميم حقوق الشعوب الأصلية"، وهي إدارة تابعة مباشرة لوزارة شؤون الرئاسة. وبالإضافة إلى مهام تعميم أو إدماج حقوق الشعوب الأصلية في السياسات العامة الواردة في الخطة الإنمائية الوطنية، تتولى الإدارة المذكورة مهام التوعية والإعلام والتدريب في مجال هذه الحقوق. ويُتوخى في عام ٢٠٠٨ الاضطلاع بعمل محدد يتمثل في وضع مؤشرات تراعي الجوانب الإثنية وإجراء بحث بشأن حالة حقوق الشعوب الأصلية في خمس مناطق إيكولوجية في البلد.

ثامناً - برامج تدريب موظفي المصالح العامة الوطنية في مجال قضايا الشعوب الأصلية

٥١ - تنظم حكومة بوليفيا برامج متواصلة لإعداد وتدريب الموظفين الحكوميين في مجال مراعاة تعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال، قامت الدائرة الوطنية لإدارة شؤون الموظفين بتنفيذ برامج تدريبية على مستوى حائزي الدبلومات لفائدة الموظفين الحكوميين العاملين في الإدارة العامة من وزارات ومؤسسات لامركزية. ويتناول مضمون البرامج مواضيع من قبيل تاريخ

الشعوب الأصلية وثقافتها وفلسفة الشعوب الأصلية وفكرها وسياسات الشعوب الأصلية وقوتها وسلطتها واللغات الأصلية.

٥٢ - وعلى غرار الدائرة الوطنية لإدارة شؤون الموظفين، تضطلع جامعات القطاع الخاص والعام وغيرها من معاهد التدريب العالي بالمهمة الهامة المتمثلة في تدريب موظفين مؤهلين في مجال تعدد الثقافات والإلمام بالثقافة السياسية للشعوب الأصلية.

تاسعا - خطط العمل فيما يتعلق بالعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

٥٣ - تحقق الخطة الإنمائية الوطنية والدستور السياسي للدولة، في الأساس، الغايات المنشودة من العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وأهدافه وبرنامج عمله. وقد نفذت حكومة بوليفيا في وزارات هذا القطاع برامج محددة لتنفيذ العمل الرامي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من عمل العقد الدولي الثاني.

عاشرا - معلومات واقتراحات تتعلق بالموضوع الخاص للدورة السابعة للمنتدى

٥٤ - ترحب الحكومة البوليفية بإدماج الحفل لمفهوم "العيش الكريم" الراسخ في ثقافة الشعوب الأصلية والذي تشجعه الحكومة الحالية.

٥٥ - ويجب أن يكون موقف حكومة بوليفيا واضحا جدا فيما يتعلق باندلاع الوقود الحيوي. فقد أعلن الرئيس في هذا الشأن خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن البيئة:

"يجب علينا العمل معا لإيجاد سبل إنقاذ كوكب الأرض باعتبار ذلك أهم أمر في هذا الوقت إذا أردنا إنقاذ الحياة والبشرية. وقد استمعتُ بالأمس إلى بعض البيانات بشأن الوقود الحيوي، وحاولت أن أفهم ما هو الوقود الحيوي أو الوقود الزراعي. يتعذر علي أن أفهم كيف يمكننا استخدام المنتجات الزراعية من أجل السيارات، ولا أفهم كيف تُستغل الأرض من أجل الخردة (...). أنا أو من بأن الغذاء يجب أن يُستخر من أجل الإنسان وأن الأرض مسخرة للحياة" (A/62/PV.7).

٥٦ - وترد في المرفق الأول الوثيقة المعنونة "تغير المناخ ومفهوم العيش الكريم".

حادي عشر - معلومات بشأن تعزيز و/أو تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ومقترحات بشأن السبل التي يمكن من خلالها للمنتدى بدء حوار بناء مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز احترام الأحكام الواردة في الإعلان

٥٧ - قامت الحكومة البوليفية، إدراكاً منها لالتزامها بإزاء حركات الشعوب الأصلية والريفية، بمنح الصفة القانونية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وذلك بإصدار القانون ٣٧٦٠ المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبالتالي، أصبح للإعلان ليس فحسب قيمة معنوية وسياسية، وإنما أصبحت له قيمة قانونية أيضاً، وأصبح تنفيذه إلزامياً. وبذلك احتلت بوليفيا الصدارة في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية لأنها أول بلد في العالم يتخذ تدبيراً من هذا القبيل.

٥٨ - وشكل اعتماد الإعلان نجاحاً جديداً لمنظمات الشعوب الأصلية والريفية وأصبحت تتخذ أساساً لها في مطالباتها. ولهذا السبب، نظمت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بالاشتراك مع هذه المنظمات، اللقاء العالمي للاحتفال باعتماد هذا الصك الدولي. ويشكل الإعلان، إلى جانب الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية والخطة الإنمائية الوطنية والدستور السياسي الجديد للدولة، الأساس الذي تقوم عليه حقوق الشعوب الأصلية في البلد.

٥٩ - ومن المزمع بدء عملية جذرية لتحليل الإعلان ومناقشته وتعميمه ونشره، يمكن أن يشارك فيها المنتدى، من خلال عنصر التعميم.

المرفق الأول

تغير المناخ ومفهوم العيش الكريم: توصيات بوليفيا إلى مجتمعات العالم وأممها

التصنيع بلا حدود

١ - أبلغ رئيس جمهورية بوليفيا، إيفو موراليس أيمبا، المجتمع الدولي في الرسائل التي وجهها إلى العالم من مقر الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧، خلال انعقاد مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وأمام الجلسة العامة للجمعية العامة، أن النظام الذي يدمر كوكب الأرض نتيجة التصنيع المفرط وغير المحدود في بعض البلدان يفاقم الديون الإيكولوجية ويسهم في إبادة شعوبنا وثقافات أسلافنا.

٢ - وأوضح أن تركيز رأس المال في يد القلة ليس حلاً لمشاكل البشرية والحياة ذاتها. والأكثر من ذلك أنه يؤدي إلى هلاك الكثيرين بسبب الفيضانات أو سياسات التدخل أو الحروب والكثيرين بسبب الجوع والفقر والأمراض التي يمكن عادة علاجها.

٣ - إضافة إلى ذلك، أشار إلى أننا إذا لم نفعل شيئاً من أجل وقف الاحترار العالمي وتغير المناخ، سنهلك جميعاً، أغنياء وفقراء، شعوباً أصلية وغير أصلية، مهنيين وغير مهنيين، جميعنا سنهلك. ولن تجدي في شيء الأموال التي قد تكون بحوزة بلد ما أو منطقة ما أو جهة رأسمالية ما، وإن كانت مؤسسة دولية.

٤ - ولا شك أن أمننا الأرض تنوء بجراح مميتة نتيجة الثقافة الغربية المتمثلة في الهيمنة على الطبيعة، ونماذج تراكم رؤوس الأموال والطبقية الاجتماعية. وتتناقص الموارد الطبيعية للأرض بصورة حادة نتيجة استغلالها المفرط. وفي كل سنة تمر، تستهلك البلدان المصنعة موارد تزيد بنسبة ٣٠ في المائة عما تستطيع الأرض تجديده، مما يهدد بقاء الأرض ورفاه البشرية على حد سواء.

تسديد الدين الإيكولوجي

٥ - وفي الوقت ذاته، نجد أنفسنا أمام أزمة طاقة. فالحضارة الغربية غير المسؤولة جعلتنا جميعاً نعتمد بشكل كامل على الاستغلال المفرط للنفط، إلى درجة أننا لم نعد نستطيع الحفاظ على هذه الحضارة دون امتلاك إمدادات متزايدة مما يسمى الذهب الأسود. وقد أوشك عهد النفط أن ينقضي دون أن نعثر على طاقة يمكن أن تحل محله بالكميات التي اعتدنا عليها.

٦ - وأمام هذه الأخطار التي تهدد الحياة، دعا رئيس بوليفيا الأمم الغربية إلى أن تسدد دينها الإيكولوجي وتتخلى عن الترف والاستهلاك المفرط، وأن لا تفكر فقط في الربح الكثير وفي تكديس رؤوس الأموال لدى ثلة من الأسر أو المناطق وإنما أيضا في الحياة وفي البشرية.

دفاعا عن أمننا الطبيعة

٧ - سعيا إلى إنقاذ كوكب الأرض، أمننا الأرض، أمام هذه الصورة التي لا تبعث على الكثير من الأمل، اقترح الرئيس على العالم تنظيم حركة دولية للدفاع عن أمننا الطبيعة، وهي حركة تتمكن من خلالها أن ندافع عن الحياة والبشرية وننقذ كوكب الأرضي، وحث الأمم المتحدة على الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للشعوب الأصلية من أجل جمع المقترحات والمبادرات من شعوبنا وأمننا لأننا نشكل مخزوننا من الحكمة والمعارف العلمية المستخلصة من الحياة للدفاع عن الحياة.

٨ - ولذلك، توجه بوليفيا إلى العالم، لأغراض المناقشة الدولية، مقترحا يرمي إلى تبني استراتيجية عالمية تقوم على أساس قيم ثقافة الحياة، وهي ثقافة نجسدها نحن الشعوب والأمم الأصلية في العالم. وستهدف هذه الاستراتيجية إلى حل المشاكل الأساسية التي تواجه الشعوب وإنقاذ الأرض والبشرية من آثار تغير المناخ والاستغلال المفرط للموارد البشرية وانخفاض إنتاج النفط والغاز.

معا نستطيع بناء نموذج العيش الكريم

٩ - إن ظواهر الجفاف والفيضانات وباقي آثار تغير المناخ التي ظهرت في السنوات الأخيرة وأثرت تأثيرا حادا في بوليفيا وبلدان أخرى كثيرة من حيث إنتاج المواد الغذائية والصحة والهياكل الأساسية دلائل ملموسة على أن أشد البلدان فقرا، مثل بوليفيا، ستكون أول وأكثر من سيعاني آثار تغير المناخ والحروب المحتملة على النفط، وهي آثار يمكن أن تحطم حتى خطط الحياة الأكثر تواضعا، ناهيك عن مدى تأثير بناء نموذج العيش الكريم.

١٠ - ولذلك، علينا ونحن على شفير أزمة الطاقة وتغير المناخ أن نمنع ليس فقط ندرة النفط وتصاعد أسعاره في مجال النقل، وإنما أيضا آثارهما في توفير الكثير من المنتجات والخدمات الصناعية التي نعتمد عليها في أسلوب حياتنا الراهن من قبيل السيارات والبلاستيك والمواد الكيميائية والأدوية التقليدية وغيرها، وأيضا المنتجات الزراعية من قبيل البطاطا والصويا والأرز والقصب و مواد غذائية أخرى يُستعان في إنتاجها بالعربات الجرارة وآلات الجني ومبيدات الحشرات ومبيدات الطفيليات والسماد الصناعي الخ.

١١ - وبالنظر إلى هذه الآثار في خطط حياة أئنا، يتعين علينا أن نوجه اهتمامنا من جديد إلى مجتمعاتنا المحلية من أجل تعزيز الحياة والاقتصاد داخلها لكي نبنى معا نموذجاً للحياة الكريمة يقوم على أساس عاداتنا وتقاليدينا وثروات أئنا والأراضي الخصبة والماء والهواء النقيين، فننقذ بذلك أنفسنا من تدمير الذات الذي يمارسه المجتمع الغربي ومن القمع والاستغلال والتلوث وانعدام الأمن وآفات المدن الكبرى، تلك الأماكن القاسية التي همشتنا بثقافة تعتمد على طاقة رخيصة.

تحريك الطاقة المجتمعية

١٢ - وبناء على ذلك، علينا أن نحرك الطاقة المجتمعية ونعزز إمكاناتها ونبدأ عملية إعادة بناء مجتمعاتنا المحلية وأئنا بأيدينا وقلوبنا وعقولنا. إذ لا يمكننا الوثوق بأن الحركات الدولية هي الوحيدة التي يمكن أن تحل لنا مشاكلنا.

١٣ - وسواء داخل الحكومة أو خارجها، نستطيع، أسرا ومجتمعات محلية وأئنا، أن نعزز إنتاج ما نحتاجه من غذاء وملابس وأدوات ولوازم أخرى. وبوسعنا كما فعل أسلافنا أن نعيش من كل تلك الثروات التي خلفوها لنا لتلبية احتياجاتنا الإنسانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي المجتمعي والوطني وعدم الاعتماد على أحد.

١٤ - وبإمكاننا أن نعيد إلى مجتمعاتنا المحلية إنتاجيتها واستدامتها، وذلك باستعادة ثروتنا الهائلة من البذور والأنواع، والتحفيز على زراعة ما ينطوي منها على قيمة غذائية عالية وتشجيع إنتاج واستهلاك المنتجات الإيكولوجية، ووضع حد لتعرية أراضينا وإتلاف الطبيعة، واستغلال مواردنا المائية وترشيدها وتوزيعها، وتشجيع زرع الغابات مع إعطاء الأولوية للأنواع المحلية.

١٥ - وترتبط ثروتنا الاقتصادية والروحية ارتباطاً مباشراً بالاستخدام المعقول للثروات التي تعطينا إياها أئنا الأرض. وإذا حرصنا على عدم إيذائها وإتلافها، حتى يكون لنا دائماً ما نأكله وتستمر حياتنا كأئنا، فإننا سنبنى حياة يسودها الرخاء في ظل انسجام بين الإنسان والطبيعة.

استجابة الإنتاج لاحتياجات المجتمعات المحلية

١٦ - قرر الرئيس موراليس أيضاً في الأمم المتحدة أنه يتعين علينا أن نناضل كي تكون المحاصيل الغذائية لصالح الجنس البشري، وأن تكون الأرض لصالح الحياة وليس لاستزراع أنواع الوقود الحيوي اللازمة للسيارات والخرده، وألا تتحول أئنا الأرض، إلى سلعة تجارية بسبب نقص الكيروسين والديزل.

١٧ - ولهذا السبب، يتعين علينا أن نعمل لأجل أن يستجيب إنتاجنا للحياة ولاحتياجات مجتمعاتنا ولسيادتها وأن ننظم توزيعه فيما بين المناطق المكتفية ذاتيا من أجل تحقيق مستوى الاعتماد على الذات، بحيث يصبح لكل مجتمع إنتاجه الذاتي ويتسنى له تبادل المنتجات وتوزيعها فيما بينه وبين غيره من المجتمعات والمناطق.

١٨ - ويتعين علينا تحقيق الاستقلال الغذائي، سواء فيما يتعلق بالمنتجات المحققة داخل المجتمع ذاته أو تلك المحققة عن طريق الرقابة على شتى الهضاب، بما يمكن مجتمعاتنا المحلية من ضمان توفير الغذاء لجميع السكان عن طريق ما نرسمه من سياسات ترمي إلى إنتاج الأغذية السليمة وتوزيعها واستهلاكها.

الصحة والتلمذة الصناعية والاتصال والعدل الذاتي

١٩ - بوسعنا أن نبدأ داخل مجتمعاتنا، سواء كنا في الحكومة أو خارجها، المحافظة على صحتنا الذاتية من خلال البقاء في حالة صحية دائمة، حيث إن أهمية صحة المجتمع على نفس قدر أهمية صحة الجسد، ولأن غذاءنا هو دواؤنا الذاتي. ويتعين علينا الوقاية من الأمراض قبل أن نسعى إلى الحصول على الأدوية اللازمة لعلاجها، وأن نستعمل أدويتنا الطبيعية الذاتية التي لا تعالج مرضا وتخلق آخر.

٢٠ - ويجب علينا أن نبدأ في إيجاد التعليم الذاتي لنا، أو بالأحرى وسيلتنا الذاتية في الاتصال، عن طريق التلمذة الصناعية التي نوفرها دائما لأبنائنا داخل مجتمعاتنا، والتلمذة الصناعية المجتمعية الرامية إلى توفير الطاقة المجتمعية والتعلم من خلال العمل اليومي أنه ليس بوسعنا الحياة خارج حياتنا المجتمعية.

٢١ - وبوسعنا أن نبدأ ممارسة الحكم باستعمال قوانيننا الذاتية وتعزيز نظامنا الذاتي للعدل على أن تضطلع سلطاتنا بذلك من خلال القوانين والقيم والمبادئ والقواعد والآليات التي أنشأتها المجتمعات المحلية عبر شتى الأجيال من خلال التقليد الذي ظل ساريا على امتداد آلاف السنوات بدءا من قوانين الطبيعة ومفهومنا عن الحياة.

٢٢ - إن مفهومنا هذا يستند إلى مسؤولية المجتمع المحلي عن رعاية أفراده والبيئة المحيطة به، بطريقة ترعى جميع المجتمعات المحلية وكل مجتمع منها صحة ورفاه الجميع دون استثناء. وسيستمر دائما فضولنا إلى معرفة المزيد. وسيستمر دائما اهتمامنا وانتباهنا إلى أن الأمر بيد الرب Tumpa كما نسميه في اللغة الأيمارية. وذلك أمر مهم للحفاظ على التجانس داخل المجتمع المحلي.

الممارسة المباشرة للسيادة

٢٣ - لدى تحويل مجتمعاتنا إلى محرك لبناء الحياة، سيكون بوسعنا إنعاش الحياة المجتمعية في تجانس مع الطبيعة. وسنبداً في تنظيم حياتنا الإنتاجية والاجتماعية، وإدارة شؤون المجتمع، وبناء مدارسنا وساحاتنا، وما إلى ذلك. ومن خلال تعزيز نظامنا الذاتي، سنبداً في حكم مجتمعاتنا الذاتية وشعوبنا عن طريق حكوماتنا المحلية الذاتية.

٢٤ - يتعين علينا أن نبدأ في ممارسة السيادة مباشرة عن طريق التوافق المجتمعي في الآراء، الذي ما زلنا نمارسه داخل أمم الشعوب الأصلية، حيث نقوم دائماً عن طريق توافق الآراء باتخاذ قراراتنا وتسوية نزاعاتنا والاتفاق فيما بيننا، ويتعين على الجميع الاتفاق لدى اتخاذ أي إجراء من الإجراءات. كما يتعين على كل منا أن يشارك في الاستماع إلى الآخرين وأن توفر لكل منهم نفس الفرصة للاستماع إليه. كما يجب علينا جميعاً التوصل إلى توافق في الآراء، والاتفاق فيما بيننا جميعاً. كما يجب علينا جميعاً أن نعمل على إقناع بعضنا بعضاً وأن نتخذ الإجراءات بمشاركة الجميع وليس من خلال التصويت فحسب.

بناء حياة جديدة

٢٥ - نحن داخل الحياة المجتمعية لا نسعى لمجرد الحرية، بل نعمل على بناء التكامل. ففي داخل مجتمعاتنا ليس لأحد أن يتصرف كما يحلو له، لأننا نكمل بعضنا بعضاً، فالمرأة تكمل الرجل، والرجل يكمل المرأة، وبالاثنين نتكامل جميعاً مع الطبيعة.

٢٦ - نحن لا نتكلم عن العدالة، ولكننا نذهب إلى ما بعد العدالة بكثير. فإن ما نناضل من أجله هو الوصول إلى التوازن فيما بين البشر وما بين الإنسان والطبيعة. فالكلام عن مجرد بناء مجتمع يتمتع بالعدالة الاجتماعية يستبعد أموراً أخرى، إذ يجب علينا القضاء على الاستبعاد والمحافظة على الطبيعة في الوقت ذاته.

٢٧ - إن الأمر يتعلق بأكثر من مجرد الكرامة، فنحن ندافع قبل كل شيء عن حريتنا، التي تمثل أساس كرامتنا. فالذين يتمتعون بمجرد الكرامة يكونون كنبات بلا جذور. وما لم ندافع عن هويتنا، سنموت ونختفي من الوجود.

٢٨ - وقد قيل الكثير عن أنه يتعين علينا بناء مجتمعاتنا. ولكن ذلك ليس كل ما في الأمر. إذ يتعين علينا بناء حياة جديدة، حياة متجانسة ليس فحسب فيما بين الأشخاص، ولكن بصفة أساسية بين الإنسان والطبيعة، وليس مجرد بناء مجتمع جديد.

نحو حياة متجانسة داخل مجتمعاتنا المحلية

٢٩ - من ثم، يتعين علينا الاستفادة من خبرات مجتمعاتنا الأصلية، وثقافة الحياة، التي تكون فيها الحياة جماعية ومتجانسة ومكتفية ذاتيا، ويكون فيها التوازن بين الإنسان والطبيعة، إلى جانب تمتع المجتمعات المحلية بالسيادة، هو أساس الحياة.

٣٠ - يتعين علينا الاستفادة من تجربتنا في:

- إنقاذ الحياة والطبيعة بالعناية بأمننا الأرض كأم وابنة وأخت، وليس معاملة المياه والحيوانات والنباتات والناس وغير ذلك من جوانب الحياة كسلع تجارية
- العمل معا من أجل المجتمع ولصالح أسرنا، وأن نتشارك ونغني ونرقص، على غرار ما نعمل داخل مجتمعاتنا المحلية، بدلا من العمل من طلوع الشمس إلى غروبها في مزرعة أو عمل فردي
- نقرر بأنفسنا معا ماذا ننتج والكمية المنتجة وكيفية إنتاجها، بدلا من أن تكون التجارة سيذا جديدا لنا، نكون نحن الذين نتولى زمامها
- الإنتاج لصالح المجتمع المحلي والمحافظة على أسرنا، بدلا من إعالة الحياة في المدن والبلدان الغنية، وإنتاج السلع الأرخص لهم
- كفالة الحياة لأبنائنا وأبناء أخواننا، وإنقاذ الكوكب بدءا من أحجارنا وأشجارنا، ونباتاتنا الكولا والبطاطا واليوكا، ونباتاتنا الفاصوليا والذرة، ونباتاتنا المارا والأوكا وجوز الهند والكوكا، بدلا من إتلاف الأرض، والإضرار بالطبيعة، وعلى مدار ما بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة استنفاد النفط والحبوب والقصدير والليثيوم وسائر الموارد الطبيعية الأخرى غير المتجددة، التي لا غنى عنها في "التنمية العصرية"، سواء كانت "مستدامة" أو غير مستدامة، أو "متواءمة" أو غير متواءمة.
- توفير العيش الكريم، من خلال تبادل ما ننتجه فيما بين أراضينا في شتى الهضاب، وفيما بين مجتمعاتنا المحلية وغير المحلية على كل من الصعيد الوطني والقاري والعالمي، بدلا من ترك حياتنا تسير على نفس المستوى أو إلى الأسوأ، حيث نبيع بأسعار أرخص ونشتري بأسعار أعلى بالسوق الوطني أو الأجنبي.

٣١ - نحن نقرر توفير عيش كريم، لأننا لا نمانع في أن يعيش أحد حياة أفضل ولا نرغب في ذلك. نحن نرغب في أن يتسنى للجميع أن يعيشوا عيشا كريما. والحياة الأفضل تعني قبول

أن يكون البعض في وضع أفضل من الآخرين. ولكن أن نكون أفضل حالا ونرى الآخرين في حال أسوأ لا يعني وجود عيش كريم.

٣٢ - وعدم العمل ليس عيشا كريما، والكذب ليس عيشا كريما. واستغلال الفرد وإخضاعه قد يتيح حياة أفضل، ولكن ذلك ليس عيشا كريما. والعمل ضد الطبيعة قد يتيح حياة أفضل، ولكن ذلك ليس عيشا كريما. فما نسعى إليه هو الحياة في تجانس بين الإنسان والطبيعة.

إنقاذ كوكب الأرض من أجل إنقاذ البشرية

٣٣ - نستطيع بهذه الطريقة، سواء كنا في الحكومة أو خارجها، أن نقرر ونوجه معا مصائرنا، وأن نضطلع معا بالعزيمة والمسؤولية تجاه تحقيق العيش الكريم الذي أورثنا إياه أسلافنا، من أجل أن نبني بطريقة أفقية ثقافة الصبر، وثقافة الحوار، وأساسا ثقافة الحياة.

٣٤ - إن اقتراح الحكومة بشأن "حياة بوليفيا" هو مساهمة ترمي ليس فحسب إلى الدفاع عن أسرنا، ولكن أيضا الدفاع عن الحياة، والدفاع عن أمننا الأرض، كي نحيا في تجانس معها. وإذا كنا نتكلم عن أمننا الأرض فنحن نتكلم عن كوكب الأرض، ومن ثم فالمقصود هو العمل معا على إنقاذ كوكب الأرض من أجل إنقاذ البشرية.